المحور الرابع: مراحل اعداد البحث العلمي

التساؤلات المطروحة:

ماهي المراحل المختلفة لإعداد البحث العلمي؟

الهدف من الدرس:

- تمكين الطالب من الالمام بالمراحل المختلفة لإعداد البحث العلمي انطلاقا من مرحلة اختيار الموضوع ، ثم مرحلة جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة وصولا لمرحلة القراءة والتفكير ،فمرحلة تخزين البيانات والمعلومات التي تم جمعها ، وفي الأخير مرحلة الكتابة والتحرير .

مراحل اعداد البحث العلمي:

لإنجاز البحث العلمي في المجال القانوني، يجب إتباع أسلوب أو منهجية معينة، بحيث لا يتصور وجود " بحث دون منهجية". وهذه المنهجية أو الاسلوب يجب أن تكون منظمة ودقيقة يتبع فيها خطوات ومراحل تتمثل في :

أولا- مرحلة اختيار الموضوع: هي أولى مراحل إعداد البحث العلمي وأكثرها صعوبة ودقة، نظرا ألن الطالب أو الباحث مطالب بتغطية شاملة إبراز مهاراته في الكتابة والوصول إلى نتائج مدعمة بالحقائق والبيانات التي تضفي على الدراسة الدقة والتعبير .ضف إلى ذلك أنه هناك عدة عوامل و معايير ومقاييس ذاتية عقلية و اجتماعية و اقتصادية ومهنية وموضوعية علمية قانونية تتحكم في عملية اختيار الموضوع.

1- **العوامل المؤثرة في اختيار الموضوع: هي على نوعين :**

أ- **العوامل الذاتية أو الشخصية**: وتتمثل أساسا في معايير ذاتية متصلة وخاصة بنفسية الباحث ومدى استعداداته ومقدراته العلمية ونوعية تخصص العلمي وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية .

- **عامل الرغبة النفسية**: أي الميول والتفضيل في اختيار الموضوع دون سواه، ليكون محل البحث وجوهره وهو عامل مهم جدا لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي بين البحث العلمي وموضوعه، الامر الذي يؤدي إلى توفير العديد من القدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة جديدة .ولتجسيد هذا العامل وتحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسة البحث العلمي المعتمدة لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي يفترض إعداد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة والمدروسة بعناية ودقة في نطاق سياسة التكوين العالي والبحث العلمي، ويترك حرية الاختيار للموضوعات المختارة تلقائيا وهو ما يتم بالفعل من الناحية العملية.

حيث ينم اعداد القائمة الرسمية من قبل لجان مختصة في المجال ويطلب من الطلبة اختيار المواضيع التي يرغبون في القيام بإعدادها وهو نظام معمول به بالنسبة لمذكرات الماستر ورسائل الدكتوراه بالنسبة لنظام ل.م.د .

- **عامل الاستعداد والقدرة الذاتية**: إذ يجب أن تكون لدى الطالب أو الباحث استعداد وقدرة واجراءات وقوانين وشروط المنهجية العلمية لإنجاز بحثه العلمي، إنجاز ا مقبولا وفقا للقواعد المطلوب احترامها وتطبيقا في مجال البحث العلمي .

فعلى الأستاذ المشرف التأكد من مدى ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار لضمان إنجاح أنجاز البحث، وتظهر هذه القدرات في:

-**المؤهلات الذهنية**: التي تجعل الطالب أو الباحث قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة و الاستنتاج في دراسة جوانب الموضوع المختار، والتي يكتسبها من خلال الاطلاع و القراءة و التفكير في مختلف المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع .

-**الصفات والاخلاق**: الواجب توافرها في الطالب الباحث، مثل الرزانة والهدوء، قوة الملاحظة، شدة الصبر و الاحتمال والموضوعية و الشجاعة وقدرة التضحية .

-**القدرات الاقتصادية:** فهناك من المواضيع ما ترهق الطالب أو الباحث نظرا لما تتطلبه من قدرات مالية، كإجراء التجارب و اقتناء الوثائق و المصادر من أماكن بعيدة وشراء الكتب أحيانا تكون باهظة الثمن و تصويرها.

- **القد ارت اللّغوية:** فهناك من المواضيع من تحتاج إلى استعمال لغات أجنبية، خاصة إذ تعلق الامر بالدراسات المقارنة، كما أن هناك مواضيع مراجعها و مصادرها مكتوبة بلغات أخرى، غير اللغة التي يدرس بها.

الوقت اللازم: فالمدة التي تتحدد لإنجاز البحث تعد هامة لاختيار الموضوع، هنا الامر يختلف حسب أنواع البحوث العلمية.

-**عامل التخصص:** يعتبر أيضا الموضوع فالباحث في مختلف العلوم سواء كانت دقيقة كالفيزياء أو الرياضيات أو الاجتماعية كالتاريخ أو علم النفس أو القانون يختار موضوع بحثه في مجال تخصصه .ففي القانون يتم اختيار الموضوع على حسب التخصص الذي يدرس فيه الباحث أي سواء في القانون الخاص أو القانون العام .

ب- **العوامل الموضوعية:** تتمثل أساسا في القيمة الموضوعية لموضوع البحث ،مكانة ونوعية البحث العلمي، مدى توفر المراجع والمصادر العلمية.

- **القيمة العلمية**: فيتم اختيار مجال عمليات البحث العلمي الموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية وفقا لأسس تتمثل في طبيعة التخصص و الفوائد المستوحاة من إنجاز ً الموضوع والكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة به والتحكم فيها واستغلالها في الحياة العملية.

وهنا عادة نجد إن الباحث أو الطالب أو الاستاذ المشرف لهم الدو ر في انتقاء الموضوع العلمي الجدير بعملية البحث العلمي وبذل الوقت والمجهود والمال بقصد إنجازه.

وباعتبار القانون مجال متشعب ومرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع و على الدول فإن ذلك يؤدي باستمرار إلى وجود عدة مواضيع تتطلب الدراسة وتحليل علمي قانوني.

- **مكانة البحث:** قد يكون هدف إنجاز البحث إعداد مذكرة التخرج بقصد الحصول على درجة الليسانس في بعض التخصصات أو إعداد رسالة الماجستير أو الماستر أو الدكتوراه
- **عامل توفر المصادر والمراجع**: فتتحكم مسألة توفر و عدم توفر الوثائق العلمية في اختيار الموضوع، فيتوقف الامر في ذلك على كمية الوثائق و المصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبه العلمية الصحيحة ، ومواضيع فقيرة من حيث المراجع ومواضع غنية من حيث المراجع. فقلة المراجع المصادر يؤدي الى عرقلة الباحث فلايستطيع القيام ببحثه على أحسن و جه لذلك عادة ينصح بعدم القيام بالبحوث التي يقل فيها المراجع والمصادر .

2- طرق اختيار الموضوع:

هناك طريقتين لاختيار الموضوع تتمثل في:

- **الاختيار الحر للطالب**: فالطالب هنا هو الذي يختار موضوع بحثه بنفسه وبإرادته ولا دخل لأحد في هذا الاختيار، وهي طريقة توفر للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يناسبه عقليا ونفسيا. هي الطريقة المثلى لأنها هي التي تتناسب مع ميولات الطالب واختصاصه والتي تتم عادة خلال الدراسة الجامعية التي تلقاها الطالب .
- : يكون ذلك في حالة استعانة الطالب بأستاذه لمساعدته على اختيار الموضوع. و هي طريقة توجيهية تجعل الطالب يستعين بخبرة الاستاذ في تقريب وجهة النظر للطالب حول اختيار مضوعه وهي الحالة الغالبة في اختيار الموضوع .

كما ان المجلس العلمي لكليات الحقوق له جزء الهام في اختيار المواضيع. بالنسبة لرسائل الدكتوراه في نظام ل.م.د عادة تختار المواضيع سلفا من قبل لجنة التكوين في الدكتوراه وما على الطالب الا اختيار إحداها .

ثانيا- مرحلة جمع المراجع و الوثائق و المصادر: بعد أن يقوم الطالب أو الباحث بعملية اختيار الموضوع البحث، تأتي عملية أخرى موالية لها وهي البحث عن الوثائق و المصادر اللازمة للقيام ببحثه.

و يقصد بها جميع المصادر الأولية و الثانوية التي تتضمن على جميع المواد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث و التي تشكل طاقة للانتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم و البحث العلمي وهذه الوثائق قد تكون مطبوعة أو مسموعة أو مرئية .

تعتبر المراجع والمصادر في إعداد البحوث العلمية المادة الاولية الهامة فال بحث علمي دون البحث والتنقيب على مختلف الدراسات التي تناولت موضوع أم مسألة أو نقطة في مجال القانون.

لهذا الغرض فقد وجدت عدة أنواع وأصناف من هذه المراجع .

1- **أصناف المراجع والمصادر في مجال القانون:** تنقسم الوثائق و المراجع في المجال القانوني وبالنظر الى مختلف البحوث العلمية ودرجاتها التي تعد بشكل مألو ف على مستوى كليات الحقوق إلى :

- **الكتب والمؤلفات القانونية:** وهي تلك الكتب المتخصصة في موضوع من موضوعات القانون. و هي كثيرة جدا إلى درجة أنه لا يمكن تعدادها وحصرها بمختلف اللغات.

- **الرسائل والمذكرات الجامعية:** وهي مجموع البحوث والدراسات العلمية الابتكارية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية :

-**الرسائل:** هي على نوعين: رسائل الماجستير ورسائل الدكتوراه .

-**المذكرات:** يقصد بها مذكرات التخرج لنيل شهادة الليسانس أو لنيل شهادة الماستر.

- **المقالات العلمية:** وهي تلك الد راسات التي يعدها الباحثين في مجال القانون من أجل إثارة مسألة قانونية معينة والتي تنشر عادة في المجالات المتخصصة في القانون منها ":مجلة الادارة"، " مجلة العلوم القانونية و السياسية" "المجلة النقدية للعلم القانونية السياسية ."مجلة .DALLOZ" أو تلك التي نجدها في الجرائد إما المتخصصة مثالً Liberté économieأو اليومية وفي الانترانت في إطار ما يسمى بالمجالات الالكترونية نذكر منها "مجلة الفقه والقانون"

-**الوثائق:** وهي تلك الوثائق الصادرة عن بعض الهيئات الرسمة التي تتضمن معلومات ذات الصلة بالبحوث العلمية في مجال القانون والتي يمكن ذكر وكأمثلة عنها: العقود -الاتفاقيات الدولية غير المصادق عليها والمنشورة في الجرائد الرسمية، أحكام القضاء، التعليق على أحكام القضاء، الدلائل والاحصائيات، والنشرات الرسمية التي تصدر عن بعض الهيئات الرسمية .

نذكر مثال **النشرات التي تصدرها إدارة الضر ائب:** النصوص القانونية: وهي الاصل في اعداد البحوث العلمية كونها هي التي تتضمن مختلف الاحكام القانونية التي تضعها السلطات في الدولة في جانب من جو انب القانون .

وهي على أنواع:

- **الدساتير**: تعتبر الدساتير من النصوص القانونية التي تستعمل كثيرا في اعداد البحوث العلمية باعتبارها تتضمن القواعد الكبرى التي تبين لنا نظام الحكم السائد في الدولة وكذا السلطات المنظمة لها والمتمثلة في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية إضافة الى باقي السلطات الاخرى.
- **الاتفاقيات الدولية:** تعتبر الاتفاقيات الدولية هي الاخرى من النصوص القانونية الكثيرة الاستعمال لاعداد البحوث العلمية في مجال القانون بالنظر الى وجود بحوث كثيرة في هذا الشأن خاصة البحوث ذات الصلة بالعالقات الدو لية والقانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص ومسائل الجنسية والقانون الاقتصادي الدولي والاستثما رات الدولية وغيرها .

يقصد هنا بالاتفاقيات الدولية التي تستعمل كنصوص قانونية في اعداد البحوث العلمية تلك الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف والتي صادقت عليها إحدى الدول واعتمدت ونشرت في النشرات الرسمية لها.

- **النصوص التشريعية**: ويقصد بها تلك النصوص الموضوعة بالاصل من قبل السلطة التشريعية والمتمثلة في الجزائر البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة في الجزائر.

تنوع في هذا الاطار إلى :

- **القانون العضوي**: وهي تلك القوانين التي تنظم المجالات التالية وهذا تطبيقا للمادة 101من تعديل الدستور لسنة :2016 -تنظيم السلطات العمومية، -تنظيم الاعلام -تحديد نظام الانتخابات .... تنظيم غرفتي البرلمان، - تنظيم الهيئات القضائية -تنظيم الاحزاب السياسية، -قوانين المالية .
- **القانون العادي:** هي الحالة الغالبة في القوانين التي يضعا البرلمان والت تتعلق بالمجالات المختلفة المذكورة في المادة 100 من تعديل الدستور لسنة 2016 والتي تتعلق بتنظيم كل مجالات الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وهذه النصوص التشريعية تستعمل كثيرا في إعداد البحوث العلمية بالنظر انها تنظم عدو مسائل قانونية موضوع البحث. نذكر منها القانون المدني والقانون التجاري والقانون الجزائي وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الاجراءات المدنية وقانون الاسرة وقانون العمل وغيرها .

- **الأوامر**: فتطبيقا للمادة 100 من تعديل الدستور لسنة 2016 يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع عن طريق الاوامر في حالة شغور البرلمان أو في حالة عطل البرلمان وهذا في المسائل العاجلة وبعد أخذ ر أي مجلس الامة بشر ط ان يعرضها على البرلمان بغرفتيه في أول جلسة للموافقة عليها وفي حالة رفضها تلغى تلك الاوامر. كما يشرع رئيس الجمهورية عن طريق الاوامر في الحالات الاستثنائية كحالة الحرب الاجنبية أو الحرب الاهلية إذ أن كل السلطات تجتمع في يد رئيس الجمهورية سواء السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية.

مع التذكير ان الاوامر عرفتها الجزائر في كل مراحل نظامها السياسي منذ سنوات الستينات الى غاية اليوم كانت توضع من قبل الهيئات المعنية حسب نظام الحكم الذي كان سائدا في كل فترة .

- **المراسيم التشريعية**: لقد صدرت عدة مراسيم تشريعية ذات صلة كبيرة بإعداد البحوث العلمية نذكر منها المرسوم التشريعي رقم 93-08 المتعلق بتعديل القانون التجاري والمرسوم التشريعي رقم 93-09المتعلق بتعديل قانون الاجراءات المدنية والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والمرسوم التشريعي رقم 0393-03 المتعلق بالنشاط العقاري .

فهذه المراسم التشريعية لها نفس المرتبة مع القوانين العادية والاوامر لذا فالمقترح هي :القانون= الامر= المرسوم التشريعي .

- **النصوص التنظيمية**: تعتبر النصوص التنظيمية نصوصا قانونية بالمعنى الصحيح وهي تلك التي توضع من قبل السلطة التنفيذية بداية من رئيس الجمهورية وصولا الى بعض الهيئات الاخرى.

وهي على عدة أنواع تستعمل كثيرا في إعداد البحوث العلمية تصنف في الجزائر إلى :

-**المراسيم:** هي تلك النصوص التي كان يضعها رئيس الجمهورية قبل وضع دستور سنة 1989 بالنظر الى أن السلطة التنظيمية كان يمارسها لوحده قبل ان يتقاسمها مع الوزير الاول حاليا ووزير الحكومة سابقا.

- **المراسيم الرئاسية**: وهي تلك التي يصدرها رئيس الجمهورية تنفيذا لصلاحياته الدستورية كالتعيين في المناصب العليا في الدولة ولتنظيم نسائل قانونية تضمنها القوانين. لذا فعادة المراسيم الرئاسية تأتي تطبيقا للدستور أو للتشريع . المراسيم التنفيذية: هي تلك النصوص التي يصدرها الوزير الاول تنفيذا لنص تشريعي أو لمرسوم رئاسي.

- **القرارات الفردية أو القرارات المشتركة**: هي تلك النصوص التي يصدرها عادة الوزراء تنفيذا لبعض المراسم التنفيذية أو النصوص التشريعية كل في قطاعه

- **المقررات:** تتعلق بتدخل بعض الهيئات تنفيذا لنصوص تسريعية لتنظيم مسألة معينة نذكر منها مقررات بنك الجزائر المتضمنة تحديد قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

- **الانظمة** : هي تلك التنظيمات التي تصدرها بعض الهيئات تطبيا لنصوص التشريع. يتعلق الامر بالأنظمة التي يصدرها مجلس النقد والقرض ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة .

-**الاجتهاد القضائي**: إن الاجتهاد القضائي نابع من تطبيق النصوص القانونية التي تضعها السلطة التشريعية بمناسبة فصلها في مختلف النزاعات التي تعرض أمامها. بهذا المعنى فالاجتهاد القضائي يعبر عن مجموعة المبادئ العامة التي يمكن أن تستخلص من أحكام أو قرارات المحاكم التي تصدر عنها في حالة فصلها في النزاع من خلال الحلول التي تقدم لذلك النزاع .

فالاجتهاد القضائي يأتي ليسد النقائص والغموض الذي قد يكتنف بعص النصوص القانونية بتفسيرها وشرحها وتفصيلها أحيانا .والاجتهاد القضائي يستعمل كثيرا في اعداد البحوث العلمية من خلال مختلف الاحكام القضائية التي تصدرها الجهات القضائية والمتمثلة في الجزائر في اجتهادات كل من المحكمة العليا بالنسبة للقضاء العادي ومجلس الدولة بالنسبة لمجلس الدولة. وهي كثيرة تستعمل عادة في اعداد البحوث العلمية .

- **المقابلات والاستمارات**: بالنظر الى أن البحوث العليمة في مجال القانون تحتاج أحيانا الى الجانب العملي فأحيانا يؤدي بالباحث الى الاستعانة بالأشخاص المختصين في بعض المجالات للحصول على المعلومات في إطار ما يسمى بالمقابلات. والتي توصف بانها الحوا ارت التي تجري بين الباحث والمبحوث للحصول على المعلومات ذات صلة بإحدى المواضيع في القانون .كاللقاءات التي تجرى مع بعض القضاة أو المحامين أو الموثقين أو مديري الضرائب أو البنوك وغيرهم.5

اما بالنسبة للاستمارات فهي أداة ملائمة للحصول على المعلومات والبيانات والحقائق المرتبطة بواقع معين في ك مجموعة من الاسئلة المحددة والموجهة الى طائفة معينة من الاشخاص لغرض التأكيد على حقيقة معينة .في البحوث القانونية تستعمل كثيرا طريقة الاستبيان للتعرض على بعض الحقائق القانونية الخاصة مثال في التعرف على الآراء المتعلقة بالتعديلات لبعض القوانين .

2- **طرق جمع المراجع والمصادر:** هناك طرق مختلفة لجمع المراجع والمصادر التي تستعمل في إعداد البحوث العلمية والتي يمكن إيجازها في :

-**الشراء:** خاصة عندما تكون بالكتب الهامة، فهنا يستحسن شرائه في المعارض كالمعر ض الدولي للكتاب الذي يقام كل سنة في الجزائر بقصر المعارض الصنوبر البحري بالجزائر العاصمة ناهيك عن بعض المعارض التي تقام أحيانا بكليات الحقوق .أيضا الكتب التي تباع دور النشر نذكر منها الكتب القانونية التي تباع في ديوان المطبوعات الجامعية .

- **التصوير أو النسخ**: خاصة إذا كانت ال توجد نسخ أخرى بشرط أن يسمح القانون بذلك.

- **الاعارة**: والذي يتم عادة من خلال استخراج الكتب من المكتبات التابعة لكليات الحقوق والجامعات.

التحميل: مع التطور التكنولوجي اصبح بمقدور الطالب في القانون الحصول على شتى المراجع وهذا بتحميلها على مختلف مواقع الانترنت بالاستعانة بالمحرك المستعمل في البحث عن طريق مثال: محرك GOOGLE أو محرك.YAHOO

3- أماكن تواجد المراجع والمصادر:

يختلف مكان تواجد هذه الوثائق و المراجع، لكن عادة ما نجد هذه المراجع في المكتبات التابعة للجامعة سواء المكتبة التابعة لمختلف الكليات أو المكتبات التابعة للجامعات المسماة المكتبات المركزية أو تلك التابعة لوزارة العدل أو نقابة المحامين و القضاة سواء تعلق الامر بالكتب أو الرسائل أو المقالات أو النصوص القانونية.

فالمكتبة بالنسبة لطلبة القانون تعتبر المخبر الذي ينتج فيه البحوث العلمية .

ثالثا- مرحلة القراءة والتفكير:

مرحلة القراءة والتفكير هي عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق عقليا وفكريا حتى تولد في عقل وذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

فمرحلة القراءة والتأمل هذه لابد أن تتحقق كافة أهدافها وتجعل الباحث مسيطرا ومستوعبا لكل أسرار وحقائق ومعلومات الموضوع ومتعمقا في فهمها وقادرا على استنتاج الأفكار والفرضيات والحقائق والنظريات منها.

ومرحلة القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا تحققت وتمت وفقا لشروطها وقواعدها المنهجية والموضوعية المختلفة، ويجب التطرق في لمامة موجزة إلى تحديد أهداف مرحلة القراءة، وبيان شروطها وقواعدها الأساسية، ثم تحديد أنواع القراءة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

1- أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة والمتعمقة والواعية لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع واستيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والأفكار الموجودة في الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع، تستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جوانبه الإعلامية والعلمية والفكرية، بواسطة الاطلاع وفهم والعلم بكافة أسراره وحقائق ومعلومات وأفكار الموضوع، الموجودة في الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بالموضوع.
- اكتساب نظام التحليل "متخصص وقوى حول موضوع البحث، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والأفكار المختزنة في ذهنية وعقل الباحث والمتخمرة والمرتبة والمترابطة والمتكاملة نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق والواعي، وفترات التأمل والتفكير والتحليل الباطني، ونظام التحليلي هذا هو وسيلة الباحث العلمي في ملاحظة وتجريب وتحليل وبناء واستنتاج جوانب الموضوع محل الدراسة والبحث عن طريق وضع الفرضيات واستخلاص النتائج والنظريات والقوانين العلمية.
- كذلك تستهدف عملية القراءة الواسعة والتفكير السليم اكتساب أسلوبا علميا قويا من طرف الباحث يساعده في إعداد ممتازا.
- تكسب مرحلة القراءة والتفكير الباحث القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة الموضوع، حيث أن سعة الاطلاع وقوة فهم واستيعاب كافة جوانب وحقائق ومعلومات الموضوع، الاطلاع على تجارب الآخرين الموجودة في الوثائق المشمولة بعملية القراءة، تجعل الباحث قادرا على إقامة خطة موضوعية جيدة وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية ومنطقية صائبة وإلى أجزاء متوازنة ومتناسقة ومتكاملة في بناء هيكل الموضوع منهجيا.
- تكسب عملية القراءة والتفكير الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة، تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة وقوية، الأمر الذي يزيد في القيمة الجمالية والعلمية والفنية للبحث.

تدعم عملية القراءة الناجحة كافة الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع مبدأ الشجاعة الأدبية لدى الباحث وتقوى من شخصيته في البحث، حيث يعتد الباحث بالثروة والرصيد الكبير من الأفكار والمعلومات والحقائق والطرق والأساليب التي اكتسبها بفعل القراءة الواسعة والفهم المتعمق والتفكير الرصين.

هذه هي أهم الأهداف والمزايا التي تحققها عملية القراءة والتأمل السليمة والناجحة.

2- شروط وقواعد القراءة:

هناك عدة شروط وقواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة، يجب احترامها حتى تحقق أهداف القراءة السابقة البيان، ومن أهم شروط وقواعد القراءة العلمية السليمة ما يأتي:

- أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالمضوع، ويجب أن تكون هذه القراءة متعددة وعميقة الفهم والاطلاع.
- يجب أن يكون الباحث القارئ ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق والمصادر والمراجع التي يقرأؤها، حتى يكسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية.
- يجب الانتباه والتحفز والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.
- يجب أن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة لا أرتجالية وعشوائية.
- يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة، فيجب أن تكون عملية القراءة والباحث القارئ في كامل قواه الصحية العقلية والنفسية والعصبية، حتى تكون عوامل وفرص الاستفادة والتحصيل من عملية القراءة مؤكدة وكثيرة، لذا يجب على الباحث القارئ الاهتمام بظروفه الصحية السليمة جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا.
- يجب اختيار الأوقات المناسبة للقراءة الناجحة والرشيدة، فلقد أثبتت التجارب ليست كل الأوقات صالحة للقراءة والفهم، حيث نتأكد أن الأوقات المناسبة والصالحة لعملية القراءة والفهم الصحيح هي ساعات الصباح خصوصا، وساعات ما بعد الراحة والنوم على عموما، حيث يكون عقل وفكر القارئ أكثر استعدادا وقدرة وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل.
- يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادئة للقراءة المتانية والمتعمقة، فلابد من اختيار أماكن أو مكان القراءة الذي تتوفر فيه الشروط والظروف الصحية والنفسية اللازمة لراحة وهدوء القارئ الباحث.
- يجب ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة، وذلك لتمحيص وغربلة وتحليل ما يقرأ ويستوعب من معلومات وأفكار وحقائق في هدوء وصفاء الذهن والفكر وصحوة العقل وجيدة الخيال العلمي المطلوب.
- يجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية للباحث.
- هذه بعض الشروط والقواعد التي يطالب من القارئ الباحث احترامها حتى تتم عملية القراءة بصورة سليمة وناجحة ومحققة لأهداف القراءة والتفكير.

3- أنواع القراءة:

تنقسم القراءة – على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها- إلى ثلاثة أنواع من القراءات، لكل نوع وظائفه وأهداف، وهي القراءة السريعة والفاحصة، والقراءة العادية، والقراءة العميقة والمركزة والمتخصصة.

- **القراءة السريعة الكاشفة**: وهي القراءة الخاطفة والسريعة والتي تحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها وموضوعات في قوائم المراجع والمصادر المختلفة وكشفات الوثائق المختلفة، كما تشمل القراءة السريعة الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المراجع والوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع والخاتمة وفهارس الموضوعات والخاتمة، وقائمة الوثائق والمصادر والمراجع. وأهداف ووظائف القراءة السريعة والاستطلاعية، وهو تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع،وتقدير وتقييم الوثائق المجمعة من حيث درجة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة والبحث، درجة قيمة المعلومات والأفكار التي تحتويها كل وثيقة أو مصدر من حيث جدة المعلومات وحيويتها في بناء البحث، كما تستهدف القراءة السريعة والاستطلاعية تغذية وتدعيم قائمة الوثائق والمصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، كما تستهدف القراءة السريعة الاستطلاعية ترشيد عملية القراءة والتفكير، حيث تكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق والعام السطحي والقديم من الوثائق، فتنحصر وتتركز كل من القراءتين العادية والمتعلقة على الوثائق القيمة فقط.
- **القراءة العادية:** والقراءة تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث القارئ بعمق بتؤدة وهدوء، وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، واستخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات، وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك، أو القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس.
- **القراءة العميقة والمركزة:** وهي القراءة التي تنصب وتتركز حول بعض الوثائق والمصادر والمراجع والمعلومات ذات القيمة الاعلامية والعلمية والمنهجية الممتازة وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة والبحث، الأمر الذي يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل للاقتداء بالحقائق والأفكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق كأفكار وحقائق ومعلومات قائدة ومحركة وموجهة في عملية إعداد البحث العلمي. وتتطلب القراءة العميقة والمركزة أكثر من غيرها من أنواع القراءة صرامة الالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان.

هذه أنواع القراءة التي يجب انجازها خلال مرحلة القراءة والتفكير.

وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب الأمر الاختلاء والتفرغ لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته وتحصيله خلال فترة زمنية معقولة، وذلك حتى تتحقق عملية تخمر المعلومات والحقائق والأفكار والأساليب والصيغ المكتسبة بفعل القراءات وتتفاعل وتتقولب في عقل وذهنية الباحث، ولتتحرك وتنطلق عمليات الاستنتاج والتخريجات والتصورات لعناصر وأجزاء وفروع بناء وهيكل موضوع البحث، وإقامة الفرضيات التي تستند إليها، وتصور آفاق خطة بناء هيكل إعداد بناء الموضوع.

رابعا- مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

تتمحور مرحلة جمع وتخزين المعلومات حول عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث من شتى أنواع الوثائق والمصادر والمراجع المتصلة بالموضوع، وذلك وفقا لطرق وإجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة، تمهيدا لعملية كتابة وصياغة البحث وإخراجه النهائي.

وعملية جمع وتخزين المعلومات هي عملية حيوية ومصيرية في إعداد البحث العلمي، حيث أنها تجسد مسألة سيطرة الباحث على العملية الإعلامية المتعلقة بموضوع البحث، حيث يجب على الباحث أن يستخلص ويلتقط كل المعلومات والمعارف والحقائق المتصلة بالموضوع المتناثرة في وثائق ومصادر ومراجع متنوعة وعديدة ومتفرقة، ويحصرها كلها بإيجاز مركز ومقيد ومرتب في أوراق أو بطاقات أو ملفات منتظمة وكحدود جدا، حتى يمكنه استغلالها برشادة وبفاعلية في تحرير وصياغة البحث فيما بعد.

إن الباحث الذي يجمع العديد من الوثائق المختلفة، ويطلع بالقراءة على لأفكار والحقائق والمعلومات الكثيرة يحتاج إلى عملية استخلاص وجمع وتخزين هذه الذخيرة والثروة من المعلومات والحقائق والأفكار بطريقة منظمة ودقيقة لإخضاعها للتحليل والتركيب والاستنتاج وفقا لمنهج معين من مناهج البحث العلمي السابقة البيان، وذلك أثناء مرحلة التحرير والصياغة.

ولتوضيح مرحلة جمع وتخزين المعلومات، يجب بيان أساليب تخزين المعلومات، وبيان بعض القواعد والإرشادات لكيفية جمع المعلومات وحصرها وتسجيلها في وسائل خزن المعلومات وذلك على النحو التالي:

1- أساليب جمع وتخزين المعلومات

هناك أسلوبان أساسيان لجمع وتخزين المعلومات المحصلة من مرحلتي جمع الوثائق والقراءة والتفكير، وهما أسلوب البطاقات Les fiches ou les cartes- وأسلوب الملفات، كما أسلوب ثانوي وتكميلي دور استخدامه محدود جدا وهو أسلوب التصوير.

- **أسلوب البطاقات:**

يعتمد أسلوب البطاقات Les fiches ou les cartes في جمع وتخزين المعلومات على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويتم الحصول عليها من المكتبات والقرطاسيات أو يعدها الباحث بنفسه من ورق جيد.

ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين خطة تقسيم وتبويب موضوع البحث، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم، وتكون مجهزة للتسجيل والكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموعات البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص.

ويجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكار والحقائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ودار الإصدار والنشر، ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات.

ويجب أن يكتب في البطاقة بخط واضح، وتترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكاره مستجدة حول الموضوع.

ويتصف أسلوب البطاقات بالدقة والتعقيدية والصعوبة في استعماله، بالقياس إلى أسلوب الملفات، ولكن عملية المفاضلة في اختيار أي الأسلوبين يجب اعتماده ترجع إلى اعتبارات وعوامل نفسية لدى الباحث.

2- أسلوب الملفات:

أسلوب الملفات يتكون من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، فيقدم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأجزاء وأقسام خطة تقسيم وتبويب الموضوع المعتمدة (أقسام وأبواب وفصول وفروع ومباحث ومطالب وأولا وثانيا، و أ و ب، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل.)

ويمتاز أسلوب الملفات بعدة مزايا بالقياس إلى أسلوب البطاقات أهمها:

- ميزة السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ميزة ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للفقد.
- ميزة المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
- ميزة سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه وتخزينه من المعلومات والحقائق والأفكار.

هذان هما الأسلوبان الأساسيان لجمع وتخزين المعلومات من الوثائق والمصادر والمراجع، ويوجد إلى جانبهما أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تحتوي على معلومات قيمة وهامة، ولكنها مكتوبة بصورة مختصرة ومركزة جدا.

3- بعض القواعد والإرشادات حول كيفية جمع المعلومات وتسجيلها:

إلى حقيقة دقة وصعوبة مرحلة جمع المعلومات وتخزينها، لذا يجب على الباحث أن يتسلح ويتزود بمجموعات المبادئ والإرشادات والتوجيهات التي تساعده في جمع أكبر وأنسب كمية من المعلومات حول موضوع البحث بطريقة منظمة وواضحة، ومن هذه القواعد والإرشادات والتوجيهات:

- حتمية الدقة والتعمق في فهم أراء ومحتويات الوثائق والفقهاء، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الأراء والأفكار والحقائق في البطاقات أو الملفات مسنودة ومدعمة بالحجج الكافية.
- يجب أن ينتفي الباحث بعناية ودقة ويقظة ما هو هام وجوهري ومرتبط بموضوع البحث من المعلومات والحقائق والأفكار فقط، ويترك ما يعتبر حشوا وتزيدا.
- يجب أن ينتفي الأفكار والحقائق الأساسية والقائدة واللوحية ببقية معلومات وأجزاء الموضوع.
- يجب احترام قواعد ومنطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وخزن المعلومات.
- قاعدة احترام الترابط والتسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.

هذه مرحلة جمع وخزن المعلومات استعدادا لمرحلة صياغة وتحرير البحث بأسلوب علمي ومنهجي كامل.

خامسا– مرحلة الكتابة

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل تقسيم تبويب موضوع البحث ومرحلة جمع وخزن المعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورة نهائية.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث، وذلك وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.

فعملية كتابة البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، كما تحكم عملية كتابة وصياغة البحث العلمي جملة من القواعد والمبادئ العلمية والمنهجية والمنطقية تقود وترشد الباحث إلى الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة والواضحة والدقيقة والتي توصله في نهاية الأمر تحقيق أهداف تحرير وصياغة نتائج بحثه العلمي.

فلبيان معنى ومضمون مرحلة كتابة البحث العلمي، يستوجب الأمر التعرض إلى النقطتين التاليتين:

- أهداف كتابة البحث العلمي.
- مقومات كتابة البحث العلمي.

1- أهداف كتابة البحث العلمي

تستهدف عملية كتابة وصياغة البحث العلمي، عدة أهداف علمية ومنهجية، أهمها الأهداف التالية:

أ- أهداف إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي

إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ومنطقية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة وصياغة البحث العلمي، لا يستهدف التشويق وتحقيق الإشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية والأخلاقية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية، بل تستهدف كتابة وصياغة البحث العلمي تحقيق عملية الإعلام العلمي عن جهود ومراحل ونتائج عملية البحث العلمي التي قام بها الباحث العلمي وأنجزها.

ب- هدف عرض وإعلان أراء و أفكار الباحث الشخصية:

كما تستهدف عملية تحرير وصياغة البحث العلمي إعلام اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعملية، وذلك بصورة منهجية مضبوطة ودقيقة وواضحة، وذلك لإبراز شخصية الباحث العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي.

ج- هدف استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات قانونية أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة والبحث العلمي وإعلانها.

2-مقومات كتابة البحث العلمي:

لكتابة وصياغة البحث العلمي، كتابة وصياغة علمية ومنطقية ناجحة، وبطريقة علمية سليمة، وأسلوب علمي ممتاز، من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي السابقة البيان، لابد من توفر مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي الجيد، واحترامها والالتزام بها من طرف الباحث العلمي.

ومن أهم مقومات كتابة البحث العلمي، تحديد واعتماد منهج – البحث العلمي المعروفة وتطبيقه في الدراسة والبحث، والأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، واحترام قانون الاقتباس، وقانون الاسناد والتوثيق والأمانة العلمية، ووجود وظهور شخصية الباحث، ومقدم الخلق والتجديد والابتكار الجديد في موضوع البحث العلمي.

وبهدف توضيح مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة ودقيقة وأكثر عمقا، يتطلب الأمر عرض وتفسير كل مقوم من هذه المقومات، وذلك على النحو التالي:

- تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث.
- الأسلوب في كتابة وصياغة البحث العلمي.
- قوانين الاقتباس.
- قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش.
- الأمانة العلمية.
- الإبداع والابتكار والخلق والتجديد والإضافة.

أ- تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث

من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة وعلمية تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام بمبادئها ومراحلها وقوانينها وأدواتها، بدقة وصرامة، حتى يصل ببحثه العلمي إلى النتائج العلمية الصحيحة بطريقة منتظمة ودقيقة وواضحة. فلقد سبقت محاولة تحديد وتعريف معنى المنهج العلمي، باعتباره حسن السير بالعقل للبحث عن الحقيقة في العلوم، أو باعتباره: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

وقد سبق التعرف على مناهج البحث العلمي وهي المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج الدياليكتيكي " الجدلي" والمنهج التاريخي.

فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي، يعتبر مقوم جوهري وحيوي للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية ومنهجية منتظمة ودقيقة

في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة.

فهكذا يؤدي المنهج الاستدلالي بكل نظامه، ومبادئه " المصادرات، والتعريفات"، وأدواته "القياس، التجريب العقلي، والتركيب"، وتطبيق المنهج التجريبي بكافة خطواته (خطوة التعريف، خطوة التحليل، وخطوة التركيب)، وعناصر أو مقوماته (الملاحظة العلمية، ووضع الفرضيات العلمية، والتجريب العلمي)، وتطبيق المنهج الجدلي "الديناليكتيكي" بكل قوانينه العلمية (قانون التحول من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية والنوعية، قانون وحدة وصراع الاضداد، وقانون نفي النفي).وتطبيق المنهج التاريخي بكافة عناصره، ومراحله الأساسية (عنصر ومرحلة تحديد المشكلة العلمية التاريخية، عنصر ومرحلة جمع وحصر الوثائق العلمية التاريخية، عنصر ومرحلة نقد وتقييم الوثائق العلمية التاريخية، وعنصر ومرحلة عملية التركيب والتفسير التاريخي).

يؤدي تطبيق منهج أو مناهج البحث العلمي هذه بدقة وصرامة من طرف الباحث العلمي إلى اكتساب عملية الصياغة والكتابة في البحث العلمي مزايا الدقة والوضوح والعلمية والمنطقية والموضوعية، وفت ترتيب وتوضيح الحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي، يوفر ضمانات السير المتناسق والمنتظم والدقيق والواضح في بحث وتحليل وتركيب وصياغة وتحرير البحث عبر أجزائه المختلفة.

ب- الأسلوب في كتابة البحث العلمي:

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية، له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب –هنا- العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا، مثل سلامة اللغة وفنيتها ودقتها وسلامتها ووضوحها، والإيجاز والتركيز الدال والمفيد، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية، وعرضها وإعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط وأسس ومقاييس محددة، والدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإبهام والعمومية في العرض، وتدعيم الأفكار والحقائق والفرضيات المعروضة بأكبر وأقوى الأدلة القوية والمناسبة، والتماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، وكذا قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة ومن جملة إلى جملة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن موضوع إلى موضوع، ومن فكرة إلى أخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء أو فرع إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي.

فأسلوب كتابة صياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية ومنطقية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية:

- اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيبها.
- الاتجاه والتركيز المباشر حول حقائق وأفكار وفرضيات الموضوع محل الدراسة والبحث، بتعابير موجزة ومركزة ودالة، والبعد تماما عن الأسلوب الخطابي والإطناب والمبالغة في عرض الفرضيات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث .
- حسن وفن تنظيم المعلومات والحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي عند عرضها على أسس ومعايير منطقية وعلمية منهجية موضوعية.

- الدقة والتماسك والتناسق الجيدين عناصر وأجزاء وفروع الموضوع.
- تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار، والحقائق وأجزاء وفروع موضوع البحث.
- البساطة والوضوح والدقة في عرض الأفكار والحقائق والمعلومات والابتعاد عن كافة مظاهر التعقيد والإبهام والغموض والاستطراد.
- التكييف والاسناد والتدليل القوي والمنتظم للحقائق والأفكار والمعلومات والفرضيات العلمية المعروضة والمتعلقة بموضوع البحث العلمي.
- تلافي التكرار والحشو والاطناب والتناقض في الصياغة والعرض لأفكار وحقائق ومعلومات موضوع البحث العلمي.
- هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد والسليم اللازم لصياغة وكتابة البحث العلمي.

ج- قواعد الاقتباس:

كثيرا ما ينقل الباحث ويقتبس نصوص وأحكام رسمية أو أراء وأفكار الآخرين بهدف اسناد وتأسيس وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بغرض نقدها وتحليلها وتقييمها، أو بغاية بيان الآراء والأفكار والأحكام المختلفة والمتعارضة بخصوص الموضوع محل الدراسة والبحث.

ولكي تتحقق عملية الاقتباس هذه، وتحقق أهدافها في نطاق حدود أخلاقيات النزاهة والموضوعية، والأمانة العلمية، وتأكيد وجود الكفاءة والشخصية العلمية للباحث العلمي، توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

بعض الإرشادات والقواعد المتعلقة بعملية الاقتباس:

هناك بعض القواعد والإرشادات تتعلق بعملية الاقتباس في البحوث العلمية يتطلب من الباحث العلمي والالتزام بها بدقة وعناية، حتى يستفيد –علميا- من عملية الاقتباس، وحتى تتم عملية الاقتباس هذه بصورة مشروعة وسليمة وموضوعية.

ومن هذه القواعد والإرشادات ما يلي:

- الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.
- عدم التسليم والاعتقاد بأن القواعد والأحكام والفرضيات والآراء هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية بخصوص الموضوع، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات تتطلب عملية التجريب والنقد والتحليل والتقييم.
- الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يوصي ويطلب من الباحث العلمي دائما أن يختار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية، أي أن يختار الأفكار والأحكام والآراء والمواقف الأصلية والقيمة، والتي تعتبر حجة علمية جوهرية، مثل النص القانوني، والحكم القضائي والوثائق الأصلية في الموضوع، وآراء وأفكار ونظريات الفقهاء والعلماء الكبار والذين يعتبرون حجة علمية في ميدان تخصصهم العلمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة والبحث.

- الفطنة والدقة والعناية الكاملة أثناء عملية النقل والاقتباس، وتجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس هذه.
- حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي عوام التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع المتصل بها.
- عدم التطويل والمبالغة في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.
- عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمي بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث العلمية أثناء عملية الاقتباس ذاتها، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق، والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

هذه بعض الإرشادات والتوجيهات والقواعد المرشدة للباحث أثناء القيام بعملية الاقتباس أثناء تحرير وصياغة بحثه.

كيفيات وضوابط عملية الاقتباس:

النقل والاقتباس نوعان، نقل واقتباس حرفي ومباشر، ونقل واقتباس غير مباشر غير حرفي يعتمد على نقل الأفكار والآراء والفرضيات ولكن تعاد صياغة بأسلوب ولغة الباحث.

وفي حالة الاقتباس الحرفي والمباشر للعينة المقتبسة، سواء كانت نص قانوني رسمي، أو حكم قضائي، أو رأي فقهي، يجب أن ينقل بعناية ودقة – كما سبقت الإشارة إلى ذلك- ويكتب بين قوسين "بين ظفرين"، وبطريقة واضحة وبشكل مختلف ومتميز عن سياقة كتابة الموضوع، كأن يكتب في وسط الصفحة، وبحروف صغيرة جدا، وفي سطور جد متقاربة، ويرقم الاقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه، وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع.

و" إن مسؤولية الأب تقوم على أساس خطأ مفترض فيه، إنه أهمل مراقبة وتربية ولده، ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرعاية والتوجيه...

أما في الاقتباس غير الحرفي وغير المباشر، فإن الباحث مطلوب منه صياغة الآراء والأفكار والفرضيات التي اقتبسها، بأسلوبه الخاص، وأن يسند ويشير في الهامش إلى أصحاب هذه الآراء والأفكار والفرضيات ومصادرها، وذلك وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الهوامش، ودون وضع العينات المقتبسة بين قوسين أو ظفرين، كما هو الحال في الاقتباس المباشر والحرفي.

مراجع الدرس:

1- حساين سامية ، مطبوعة خاصة بمقياس منهجية العلوم القانونية ، قسم القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس.

2- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الادارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني، مع تطبيق مناهج أدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية السياسية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة،2003 .

4- وسام حسين غياض، المنهجية في علم القانون، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

5- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة،(ب.د.ت).

6- دروس في علوم المناهج ، موجهة لطلبة السنة الأولى ، cte.univ-setif2.dz a